

النشاط السكاني الدولي وقضايا التنمية - عرض تقييمي للفعاليات العربية International Population Activity And Development Issues -View A Review of Arab Events

مرموري البشير

جامعة أحمد دراية أدرار، (الجزائر)، bac.mermouri@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/14 تاريخ القبول: 2021/12/17 تاريخ النشر: 2021/12/30

الملخص

يعتبر النشاط السكاني الدولي والإقليمي متنفسا هاما لطرح القضايا الديموغرافية ومناقشتها وتقييمها، والتوصل بعدها إلى قرارات وإعلانات وتوصيات تكون سندا قويا للحكومات لتسطير مخططاتها ووضع برامجها لتحقيق الأهداف التنموية والرفع من جودة الحياة الاجتماعية لسكانها واستدامتها، وهذا متوقف على مدى تنفيذ التوصيات المنبثقة عن الهيئات الدولية والإقليمية.

إن الهيئات الدولية والإقليمية تنظم بصفة دورية ملتقيات تطرح فيها كامل المسائل المرتبطة بالسكان من جميع جوانبه الاجتماعية والسياسية والقانونية والاقتصادية والبيئية، ومن ملتقى الملتقى يتطور الطرح بشكل يساير التحديات الجديدة ويستجيب للحاجيات الإنسانية ويرسم السياسة التي تحقق الأهداف التنموية وتضمن الاستدامة.

فمن مؤتمر بوخارست 1964 إلى مؤتمر القاهرة 1974 إلى إعلان الدوحة 2019 وإلى الآن والبيانات الصادرة عنها تؤكد هذا المنحى وتكشف لنا أهميتها الإستراتيجية للحكومات والهيئات التابعة لها.

ولذا لمسنا هذه الأهمية على المستوى الإقليمي العربي من خلال مختلف الفعاليات المقامة هنا وهناك وبصفة دورية، وكانت تحت على الدور التنظيمي والتشاور والتنسيق بين الحكومات والبحث عن مفاتيح العمل الميداني المشترك وعن الأولويات التي ينبغي التركيز عليها من أجل بلوغ أهداف التنمية المستدامة، والتي حينها يتحقق الرفاه والأمن والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: النشاط السكاني؛ المؤتمرات؛ إعلان؛ التنمية المستدامة؛ الأهداف التنموية.

Abstract

International population activity is an important outlet for raising, discussing and evaluating demographic issues, and then reaching decisions,



declarations and recommendations that will be a strong support for governments to outline their plans and develop programs to achieve development goals and raise the quality and sustainability of social life for their residents, and this depends on the extent to which the recommendations emanating from international and regional bodies are implemented.

International and regional bodies periodically organize forums in which all issues related to population are presented in all its social, political, legal, economic and environmental aspects.

From the 1964 Bucharest conference to the 1974 Cairo conference to the Doha Declaration 2019 and until now, the statements issued by it confirm this trend and reveal to us its strategic importance to governments and their affiliated bodies.

Therefore, we felt this importance at the Arab regional level through the various events held here and there on a periodic basis, and they urged the organizational role, consultation and coordination between governments and the search for the keys to joint field work and the priorities that should be focused on in order to achieve the sustainable development goals, in which time prosperity is achieved. security and stability.

Keywords: population activity; conferences; advertisement, sustainable development; development goals.

مقدمة

يعتبر العلامة جوليان هيكسلي من أوائل المهتمين بموضوع السكان وتغيراته، وقد قال في محفل دولي لما كان مديرا لليونسكو سنة 1948 ما يلي: لا بد من تحقيق التوازن بين السكان والموارد الاقتصادية وإلا فعلى الحضارة الغناء.

ومن تلك السنة والمجتمع الدولي يعرف نشاطا سكانيا كبيرا، فقد أنشأ في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1952 مجلسا للسكان، وأنشأ صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية سنة 1969، ثم تم إحداث لجنة برلمانية عالمية تهتم بأمر السكان.

إلى جانب ذلك عقدت مؤتمرات سكانية دولية، كانت الأكبر شكلا في الأنشطة السكانية، وكانت بدايتها بمؤتمر بوخارست سنة 1974 ثم مؤتمر المكسيك سنة 1984 ثم مؤتمر

القاهرة سنة 1994، فقد تأكد من خلالها حقيقة أن السكان هم محور التنمية، هم المنطلق في أي طرح أو تخطيط، هم الأداة وهم الهدف والغاية، وبالتالي فلا وجود لخطة إستراتيجية تحمل في بنائها متغيرات السكان الأساسية خاصة.

ونظرا لترايط هذه المتغيرات بمكونات التنمية تجلت الأهمية القصوى لدراسة السكان والاعتناء بالمضامين النظرية والمنهجية لهذا المجال.

ونظرا لهذه الأهمية أيضا التي يتمتع بها موضوع العامل السكاني وما قد يعكسه من آثار مختلفة في المجالات كافة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فقد بدأت المسألة السكانية تأخذ منحى مغايرا تماما لما كانت عليه في السابق، وبدأ الاهتمام بهذا الموضوع يتزايد يوما بعد يوم، خصوصا وأن المؤتمرات والندوات السكانية العديدة التي انعقدت وما زالت منعقدة كل مرة لمعالجة القضايا السكانية، تشير إلى هذه الأهمية، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن إحدى نتائج المؤتمر العالمي الأول للسكان الذي عقد في بوخارست سنة 1974 أشار إلى أهمية الدور المتميز للمتغيرات السكانية في عملية التنمية والحاجة إلى ضرورة أخذ المتغيرات السكانية في الحسبان عند القيام بعملية التخطيط للتنمية.

وعلى المستوى الإقليمي العربي فقد لقيت قضايا السكان والتنمية فعاليات عدة تنظمها مختلف الجهات ويشارك فيها مختلف التنظيمات الحكومية وغيرها ومختلف الفاعلين الاجتماعيين من نخب ورجال إعلام وغيرهم، وتمخضت عنها توصيات وإعلانات هامة منها إعلان الدوحة 2011 وإعلان القاهرة 2013 ومؤتمر بيروت 2018، وقد كانت سندا قويا لمواجهة التحديات ووضع برامج تنمية تستجيب لحاجيات السكان.

ومن هنا كان تساؤلي كالأتي: ماهو حجم النشاط الدولي في مجال السكان وقضايا التنمية؟ وماهي أطروحاته والتوصيات التي تنبثق عنه؟ وبالمقابل فما هو حجم النشاط السكاني العربي وسياساته لمواجهة التحديات وتحقيق الأهداف التنموية؟

ومن أجل ذلك وضعت خطة تتكون من ثلاثة مباحث، أولها حديث عن ركائز النشاط السكاني وثانيها سرد لمحطات النشاط السكاني وآخرها عرض تقييمي للفعاليات العربية في مجال السكان والتنمية، وتهدف الخطة إلى التعرف على أوجه النشاط السكاني الدولي والإقليمي، وعلى مدى اهتمامه بتحقيق الموازنة بين السكان وقضايا التنمية، من خلال التوصيات والإعلانات المنبثقة عن المؤتمرات والندوات المتعددة، بالإضافة إلى ذلك معرفة حجم النشاط العربي في هذه

المسألة، بالخصوص في القضايا المحورية في عملية التنمية مثل الهجرة الدولية العابرة للقارات وتمكين المرأة.

واتبعت في ذلك المنهج الوصفي التاريخي الذي يستجيب للأهداف المراد بلوغها والمتمثلة في تتبع مراحل النشاط السكاني الدولي والإقليمي والتعرف على واقع هذا النشاط وحجم الأعمال المنجزة من أجل البلوغ لتوازنات بين متغيري السكان والتنمية لتحقيق الأهداف التنموية للسكان.

المبحث الأول: ركائز النشاط السكاني

تمهيد

يتمثل النشاط السكاني الدولي في تلك المؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية التي تعقد باستمرار، لدراسة ومناقشة قضايا السكان والتنمية وتشرف عليها هيئات حكومية ومنظمات دولية كبرى كمنظمة الأمم المتحدة، وتنبثق عنها قرارات تتبنى سياسات معينة وإعلانات وتوصيات موجهة للحكومات أساسا.

إن قدرة الحكومات على إحداث التحول الديموغرافي تتوقف على المكانة التي توليها للسياسات السكانية وذلك يجعلها ضمن أولويات المجتمع، وبترتيب الأولويات السكانية في سلم السياسات السكانية، تنفيذا للتوصيات الدولية والإقليمية.

والسياسة السكانية لا تتجسد إلا من خلال جملة من البرامج السياسية التي تضعها الدولة، بغية تنظيم وتوجيه مؤشرات السكانية، بشكل يستجيب لأولوياتها ولمخططاتها التنموية الشاملة، ويجنبها الوقوع في أزمات وتبعات قد تمس بسيادتها وأمنها القومي.

وفي هذا المبحث تبيان لركائز النشاط السكاني المتمثلة أساسا في السياسات السكانية وتشريعاتها الساعية إلى تحقيق التوازن بين السكان والتنمية.

المطلب الأول: مفهوم السياسات السكانية

كثيرة هي البلدان التي تعاني من الضغط السكاني ومن عدم الموازنة بين السكان وحاجياتهم المعيشية، إلا أنه ليس كلها استطاعت أن تعالج هذا الضغط وتضبط التزايد السكاني وتحقق فعلا تحولا ديموغرافيا، بالرغم من أن الأمم المتحدة ومنظمات إقليمية أخرى تعقد من حين

لآخر مؤتمرات تناقش فيها قضايا السكان والتنمية وتنبثق منها توصيات وتعليمات تدعو إلى تنظيم النسل وإقامة التوازن بين السكان وحاجياتهم الضرورية.

فتمة بلدان من العالم النامي بغض النظر عن البلدان المتقدمة، تبنت هذه التوصيات ضمن سياساتها العامة فخطط خطوات هامة في التحول الديموغرافي وفي تحقيق تنمية شاملة وبخاصة منها الاقتصادية، وعلى سبيل المثال منها دول عربية مثل تونس ولبنان وحتى الجزائر.

والسؤال المطروح في هذا المطلب، ماذا تعني السياسات السكانية وما هي أسسها ونماذجها واتجاهاتها الحالية؟

(1) إن من المشكلات الدقيقة التي تواجهها العلوم الاجتماعية اليوم مشكلة اتجاهات السكان مستقبلا وقدرة المجتمعات على تنظيمها وبرغم أن مثل هذه المسألة من الموضوعات القديمة التي مازالت موضع نقاش، فإنها قد اكتسبت أهمية خاصة لأربعة أسباب هي: (اليونسكو، 1975، 26).

- السبب الأول: هو نمو السكان المتزايد بحيث قد تجاوز حجم السكان ست مليارات نسمة وهو ذاهب إلى 11200 مليون نسمة بعد الألفية الثانية بخمسين عاما.

- السبب الثاني: فهو تشابك العلاقات بين المتغيرات السكانية والنمو الاقتصادي والاجتماعي.

- السبب الثالث: يختص ببعض الأسئلة الأساسية التي تثار حول السياسة السكانية ومدى فعاليتها.

- السبب الرابع: يتعلق بتلك المشكلة الهامة، التي وإن كانت مشكلة قومية تعتبر أيضا عالمية بالطبيعة، ومن سوء الحظ أن المعلومات والبيانات المتاحة عن كل العوامل المرتبطة بهذه المشكلة تعتبر محدودة، مما يجعل الأساس العلمي لكل هذه المناقشة من الأهمية والإلحاح، بحيث تحتاج إلى تبصر وقرارات وسياسة قبل أن تتاح التحليلات التي تعد ضرورة في نظر أي متخصص مدقق.

فبناء على هذه الأسباب كلها مع سطحية المعالجات للقضايا السكانية، وما نتج عن هذه المعالجات من تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية تدخلت الحكومات في مراحل مختلفة من القرن العشرين في محاولة لتنظيم آليات نمو السكان بشكل ذي خاصية تخطيطية. (يونس الحديني، 1985، 385). حيث بادرت العديد من الحكومات سواء من الدول النامية أو الدول المتقدمة بتشريع مجموعة من السياسات والإجراءات الدامية إلى الحد من حرية الأفراد والجماعات في مجال السلوك السكاني، بشكل يصبح فيه هذا السلوك خاضعا إلى مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ولأن السياسات التي تتصدى للقضايا السكانية تمس جانبا حساسا في حياة البشر كالجندية والحمل والعلاقات الأسرية، كان السعي للوصول إلى إجماع دولي حول سياسات عملية مثيرة للجدل (لوري من اشغورد، 2001، 3).

فالسياسة السكانية أو ما يطلق عليها أيضا بالتشريعات السكانية تشتمل على الجهود المبذولة من قبل الحكومات لتنظيم الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعكس آثارها على السكان والعملية الديموغرافية وفي مفهومها الضيق تقتصر على الجهود المبذولة للتأثير على حجم وتركيب وتوزيع السكان (يونس الحديني، 1985، 387).

وفي تعريف آخر فإن السياسة السكانية مكون مهم من مكونات السياسات الاجتماعية والاقتصادية للبلد، ومن ثم لا يمكن الحديث عن خطط تنمية ناجحة دون وجود لمثل هذه السياسات، والسياسات السكانية على المستوى الدولي يعود تاريخها إلى خطة العمل حول سكان العالم التي أوردها مؤتمر السكان العالمي الأول الذي انعقد في بوخارست رومانيا عام 1974، واستمرت مؤتمرات السكان والتنمية العالمية التي عقدت تحت إشراف الأمم المتحدة في التأكيد عليها لاسيما في مؤتمر مكسيكو عام 1984 ثم آخرها في القاهرة عام 1994، وفي إطارها حددت السياسات السكانية التي تسنها الكثير من دول العالم على أنها تشمل كل السياسات والبرامج بما فيها الاجتماعية والاقتصادية والصحية المتعلقة بالمتغيرات السكانية الرئيسية المتمثلة في الخصوبة والوفيات والهجرة (هاشم نعمة، 2007، 1). كما سيأتي فيه الكلام.

المطلب الثاني: نموذج التشريعات السكانية

يقول جيفري فيما يخص السياسة السكانية " لقد أصبحت المناظرات العالمية الدائرة حول السياسة السكانية مثيرة للجدل، فعلى جانب هناك من يقول أن التعداد المتصاعد لسكان العالم من البشر يهدد بيئة الأرض ورخاء العالم ويرى هؤلاء أن الأرض، والماء والطاقة والتنوع الإحيائي أصبحت جميعها تزرع تحت ضغوط لم يسبق لها مثيل من قبل، وأن النمو السكاني يبدو كمصدر رئيسي لهذه الضغوط، أما الجانب الآخر من طرفي المناظرة، وهو يتركز بالدرجة الأولى في الدول الثرية، فهو يرى أن الأسر أصبحت الآن تنجب أعدادا قليلة للغاية من الأطفال، إلى حد أننا ذات يوم لن نجد ما يكفي من الأبناء لرعاية الآباء المسنين".

ويبين بعد ذلك أن الذين يستبد بهم القلق بشأن النمو السكاني لديهم الحجة الأقوى، ويقول: " فالقضايا التي تواجه أوروبا واليابان والولايات المتحدة، (على نحو أقل حدة)، وبعض الدول ذات الدخل المتوسطة، بشأن الشيخوخة السكانية، هي في الواقع قضايا يمكن التعامل معها وعلاجها وعلاوة على ذلك فإن فوائد النمو السكاني البطيء تفوق تكاليف برامج التنظيم السكاني " إذ أن برامج تنظيم النسل أو تحديده تكلف الدول نفقات كبيرة جدا.

وهو يرى أن الضغوط الملقاة على موارد العالم من جراء الازدياد السريع للسكان، سوف تتفاقم، ولمواجهتها يتعين آنذاك على الحكومات أن تحجم عن انتهاج سياسات مشجعة للنسل حتى في المناطق ذات المعدلات المنخفضة للمواليد.

هناك اختلاف مشهور وواضح المعالم والأهداف بين التشريعات السكانية وذلك نتيجة اختلاف ظروف المجتمعات من النواحي (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية) وهناك نموذجان من التشريعات والسياسات السكانية وهما:

تشريعات مشجعة للإنجاب، وتشريعات معارضة للإنجاب (فراس ألباني. 2009، 132).

أولا: تشريعات مشجعة للإنجاب

فبالنسبة للتشريعات المشجعة للإنجاب يعتبر قانون حمو راي الذي صدر في القرن 20 قبل الميلاد في بابل أول محاولة تشريعية تهدف إلى زيادة الخصوبة، ثم تشريعات في روما عهد

القيصر أوغسطس بين القرنين 18 و 19 قبل الميلاد تهدف إلى تحقيق سياسات زيادة النسل فمما تضمنت بنود تشجيع الزواج وكثرة النسل (فراس ألباني، 2009، 132).

إلى جانب هذا نجد الأديان السماوية الثلاثة (الإسلام، المسيحية، اليهودية) تعليماتها تنص على تشجيع النسل، فنجد الإسلام يسمح بتعدد الزوجات في قوله تعالى: ﴿فَانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا﴾ النساء -3- كما حرم الإسلام قتل الأطفال ووآد البنات، وسنت المسيحية تشريعات حرمت أي تدخل صناعي للحد من العملية الإنجابية واعتبرته تعارض مع الدين، وأصدرت اليهودية تشريعات حول زيادة الإنجاب وتشجيع النسل.

ومن ثم أخذت الدول تسن تشريعات وسياسات مشجعة للإنجاب وفقا لظروفها المتعددة.

ثانيا: تشريعات غير مشجعة للإنجاب

أما بالنسبة للتشريعات الغير مشجعة للإنجاب، فتبدوها بالقانون الذي صدر في ألمانيا سنة 1712 والذي ينص على تحريم الزواج إلا في حالة القدرة على تكوين الأسرة وتحمل مسؤولية إعالتها. ثم اليابان بعد ذلك فكانت أول دولة اتخذت بسياسة عدم تشجيع النسل في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

ولقد سنت الحكومة الهندية مع بداية 1852 سياسة قومية لتنظيم النسل وتزايد الإنفاق عليها مع بداية الخطة الخماسية الثالثة في الهند التي بدأت عام 1961، ومنذ حوالي خمسين عاما أصبحت الهند الدولة الأولى في عالم الدول النامية التي شرعت سياسات تنظيم الأسرة وضبط النسل لإبطاء عملية النمو السكاني فيها، وخلال الفترة من الستينات حتى السبعينات كانت إدارة البرنامج الهندي تسير وفقا لأهداف تحددها الحكومة الهندية، فالسياسة السكانية القومية للهند للعام 2000 تدعو إلى خفض متوسط حجم الأسرة إلى (1-2) طفل للزوجين بحلول سنة 2010، الأمر الذي يتطلب انخفاضا سريعا في معدل المواليد (Ministry of health and family India National, 2000, 3).

إلا أن الصين انتهجت نهجا غربيا في سياستها السكانية، حيث بلغت حد التضارب بين الأهداف التي ترمي بلوغها والحقوق الفردية، بدأت هذه السياسة القومية سنة 1979 فسجلت دورها في إبطاء النمو السكاني لعدد سكانها البالغ 1.5 مليار نسمة.

والصين هو البلد الأول الذي يصطدم بمشكل الزيادة السكانية، فعندما تقلد ماو الحكم سنة 1949 أصبح عدد الصينيين بعد عشرات السنين بعد انتهاء الحرب ومواجهة الأوبئة والمجاعة في حدود 500 مليون نسمة، وكان بفعل النظام الصحي المميز الذي يضاهي مستواه في البلدان الصناعية، حيث بلغ الأمر إلى توفير الصحة حتى للمناطق النائية، هنا وبعد وفاة الماو وتدني معدل وفيات الأطفال، بلغ عدد الصينيين المليار نسمة، أي أن العدد تضاعف في الجيل الواحد (Albert Jacquard. 1993, p07).

وبدخول الصين في مواجهة كبيرة مع العدد المتزايد للسكان، أصبح للسياسة الصينية سمعة سيئة جراء تقييدها لحقوق الأفراد ووسائل تطبيقها المشددة ولقد أساءت التقارير عن عمليات الإجهاض الإجبارية وغيرها من الممارسات السكانية الحالية في الصين التي تسمح للأزواج في المناطق الحضرية بطفل واحد وبطفلين إن كان الزوجان وحيدين، وتسمح للزوجين من سكان المناطق الريفية بطفلين إن كان الأول بنتا، بهذا الإجراء تكون الصين من الدول الناجحة في ضبط النسل لكن الغير ناجحة في صيانة الحريات الفردية والجماعية.

إلا أن السياسة السكانية حاليا أخذت منحى جديدا لها، حيث تحولت من السياسة السكانية الكمية التي تركز أساسا على التقدير الكمي إلى السياسة السكانية النوعية التي تأخذ في حساباتها كل المتغيرات الاجتماعية الأخرى كالتنمية الشاملة.

إن النظرة الجديدة للسياسة السكانية تحتم تجاوز الجانب الكمي وإدماج قضايا السكان ضمن مسلسل التنمية، مع العمل على وضع علاقات بين المتغيرات الديمغرافية والمتغيرات البيئية والخصائص السوسيو ثقافية للمجتمع من جهة والتنمية المستدامة من جهة أخرى.

وهكذا، فإن الجهود المبذولة في إطار سياسات التنمية، تمكن من تعبئة الموارد البشرية والطبيعية والمؤسسية لتحسين مستوى عيش السكان، والتقليص من الفوارق الاجتماعية والتمايز بين الجنسين.

وهكذا نجد أن السياسة السكانية تتبنى محورين اثنين هما:

- الأول يجسد تنمية الموارد البشرية من خلال السياسات التي تهدف إلى تحسين خصائص السكان في ميادين التعليم والصحة وغيرها.
- الثاني يمكن بطريقة مباشرة من التأثير على السلوكيات والاتجاهات الديموغرافية كأن تمنح للأفراد حرية اختيار الإنجاب وتنظيم الأسرة.

المبحث الثاني: محطات النشاط السكاني الدولي

تمهيد:

قبل انعقاد أول مؤتمر دولي للسكان في بوخارست سنة 1974 تحت مظلة الأمم المتحدة عقد مؤتمران قبله وهما: مؤتمر روما سنة 1954 وأهم ما أثر فيه هو الخلاف الإيديولوجي بشأن السكان، وقد أشعل هذا الخلاف بحث مقدم من عالم سوفياتي عرض فيه النظرية الماركسية في مجال السكان، وهاجم فيه العالم الغربي هجوما شديدا. ومؤتمر بلجراد سنة 1965 الذي كان عاديا لم تتخلله أحداث وخلافات تستحق التلميح.

غير أن هذين المؤتمرين كانا للخبراء والعلماء وليس للحكومات كما يحدث في مؤتمرات الأمم المتحدة.

المطلب الأول: مؤتمر بوخارست 1974

كان حديثنا ضخما على الساحة الدولية، لاسيما أن الأمم المتحدة قررت أن يكون عام 1974 عاما دوليا للسكان، وقد انقسم المؤتمرين إلى ثلاث لجان اختصت الأولى بموضوع "التغيير السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية" واختصت الثانية بموضوع "السكان والموارد والبيئة" واختصت الثالثة بموضوع "السكان والأسرة" وذلك بالإضافة إلى مجموعة عمل تولت الإعداد لخطة العمل العالمية للسكان.

وتضمنت خطة العمل العالمية للسكان توصيات تتعلق بما يلي (سيررويكال، 1996، 10-

11):

(1) الأهداف والسياسات السكانية فيما يتعلق بالنمو السكاني، والخصوبة والوفاء والتكاثر وتكوين الأسرة ومكانة المرأة، وتوزيع السكان والهجرة الداخلية والهجرة الدولية وتركيب السكان.

(2) السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

(3) تطوير المعرفة والسياسات وتعلق بجمع البيانات وتحليلها والبحوث والإدارة والتدريب والتعليم والإعلام وتنمية السياسات السكانية وتقييمها.

وقد اتخذ أو انتهى المؤتمر بـ 21 قرار، وأهمها ما يتعلق بالتنمية الريفية وإعادة توزيع السكان وما يتعلق بالعوامل الاجتماعية الاقتصادية في عملية التغير الديموغرافي وما يتعلق بمكانة المرأة، والتطلع نحو مجتمع أكثر سلاماً واستقراراً، وإنتاج الغذاء، والاتجاه نحو التوزيع العادل لموارد العالم، والعلاقة الوثيقة بين السكان والموارد والبيئة، والسياسات السكانية، وتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا وناميبيا وروديسيا.

وأصدر المؤتمر أيضاً خمس توصيات، منها ما يتعلق بدراسة آثار الشيخوخة ومنها ما يتعلق بدعم المراكز الديموغرافية وتدريب الباحثين.

والحقيقة أن مؤتمر بوخارست يعد منطلقاً له دلالاته بالنسبة للمشتغلين بالدراسات السكانية والمهتمين بالسياسات السكانية، ولا يخلو المؤتمر من تصارع الآراء واختلاف وجهات نظر حكومات العالم. ولعل أبرز الصراعات الفكرية كانت عن قضية العلاقة بين السكان والتنمية وهي علاقة مركبة مازالت تثير كثيراً من الجدل حتى الآن. وتوصل دعاة التنمية إلى شعار: "التنمية هي أفضل وسائل تنظيم الأسرة".

المطلب الثاني: مؤتمر المكسيك

ثاني مؤتمر عقد سنة 1984، وكان الموضوع الرئيسي فيه هو تجسيد خطة العمل العالمية للسكان التي أقرها مؤتمر السكان العالمي السابق في بوخارست، استغرقت المناقشة العامة 5 أيام، في أثنائها تناول الأعضاء النواحي الوطنية والدولية لمشكلات السكان وقد قرر المؤتمر استمرار تنفيذ خطة العمل العالمية للسكان، كما صدر عن المؤتمر إعلان عالمي بشأن المشكلة السكانية أطلق عليه "إعلان المكسيك" صدر عن المؤتمر 88 توصية تتكون منها إستراتيجية عالمية للسياسات والبرامج المتصلة بقضية السكان وعلاقتها بالتنمية الشاملة، ودور الحكومات والمنظمات والأمم المتحدة والوكالات العامة في إطارها في تنفيذ هذه السياسات والبرامج (سيرروي كالن، 1996، 12-13).

أصدرت التوصيات ديباجة عن السلم والأمن والسكان تنص على أنه إدراكا للصّلات الوثيقة القائمة بين السلم والتنمية من المهم جدا للمجتمع الدولي أن يعمل دون توقف لتعزيز السلم والأمن، ونزع السلاح والتعاون بين الدول، الأمر الذي لا غنى عنه لتحقيق أهداف وسياسات سكانية إنسانية، ولتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والتوصيات تؤكد على أن تحقيق السلم والأمن لا يكون إلا بتخصيص الموارد للبرامج الاجتماعية والاقتصادية بدلا من البرامج العسكرية.

وعن التوصيات الأخرى فمنها ما يتعلق بالتنمية الاجتماعية الاقتصادية والسكان، ومنها ما يتعلق بدور المرأة ومركزها، ومنها ما يتعلق بالأهداف والسياسات السكانية بجميع مكوناتها من خصوبة ووفيات وتنظيم الأسرة ومنها ما يتعلق بتوزيع السكان والهجرة الداخلية والهجرة الدولية واللاجئين ومنها ما يتعلق بالتركيب السكاني، ومنها ما يتعلق بالنهوض بالمعرفة مثل جمع البيانات وتحليلها وإجراء البحوث والإدارة والتدريب والإعلام والتعليم والاتصال، تمت الموافقة على جميع التوصيات بالإجماع فيما عدا التوصية 36 التي أثارت خلافا حادا، والتي اعترضت عليها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية حيث تنص على ما يلي (سيرروي كالن، 1996، 13-14):

" يجب أن تكون سياسات توزيع السكان متفقة مع ما تنص عليه المواثيق الدولية مثل: اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (1949) التي تحظر المادة 49 فيها عمليات نقل السكان فرادى أو جماعات بالقوة من الأرض المحتلة، وتحظر على الدولة المحتلة نقل جزء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، فضلا عن ذلك فإن إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة بالقوة أمر غير مشروع ومدان من المجتمع الدولي".

تصدرت المجموعة العربية لمعارضة إسرائيل والولايات المتحدة، مما أدى إلى أخذ الرأي بالتصويب في الجلسة العامة الختامية وأيدت نتيجة التصويت بأغلبية كبيرة بقاء التوصية كما هي تأييدا لوجهة النظر العربية.

المطلب الثالث: مؤتمر القاهرة

عقد في سبتمبر 1994 ومن أجل الإعداد لهذا المؤتمر عقدت عدة مؤتمرات إقليمية خلال العامين السابقين عليه، توجت بمؤتمر تحضيرى عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك أبريل 1994 كان القصد منه التوفيق بين وجهات نظر الدول الأعضاء لاختزال نقاط الاختلاف كلما أمكن ذلك.

وقد ضمت وثيقة المؤتمر 16 فصلا يتضمن أولها الديباجة بينما يتضمن الثاني المبادئ.

01/ ديباجة وثيقة المؤتمر

نصت الديباجة على أن المؤتمر ينعقد في لحظة حاسمة من تاريخ التعاون الدولي، فمع الانخفاض في التوترات الدولية والإقليمية، ومع الاعتراف المتزايد بالرابط العالمي الاقتصادي والبيئي لم يحدث قط أن كانت هناك فرصة أكبر لإتباع سياسات اجتماعية اقتصادية مناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، ولحشد الموارد البشرية والمالية من أجل حل المشاكل على الصعيد العالمي، ولم يحدث أن وضع تحت تصرف المجتمع العالمي هذا الكم الكبير من الموارد والمعرفة وهذا الضرب من القوى والتكنولوجيات اللذان يمكن باستخدامهما تعزيز التنمية العالمية المنصفة اجتماعيا والمستدامة بيئيا.

كما نصت الديباجة على أن نمو السكان في العالم حاليا بلغ مستوى أعلى مما كان عليه في أي وقت مضى بالأرقام المطلقة، حيث تتجاوز الزيادات الجارية أكثر من 90 مليون نسمة



سنويا، وطبقا لإسقاطات الأمم المتحدة فمن المرجح أن تظل الزيادات السنوية في السكان أكثر من 90 مليونا حتى عام 2015، ومع أن الأمر استغرق 123 عاما كي يزيد سكان العالم من بليون واحد إلى بليونين، فإن الزيادات التالية البالغ كل منها بليون استغرقت 33 عاما و14 عاما 13 عاما، ومن المتوقع ألا يستغرق الانتقال الجاري حاليا من البليون الخامس إلى البليون السادس سوى 11 عاما وأن يستكمل بحلول عام 1998 (سيرروي كالن، 1996، 14-16).

وخلال السنوات المقبلة ستقوم دول العالم باتخاذها لإجراءات معينة، بالاختيار بين مجموعة من صور المستقبل الديموغرافية البديلة المختلفة، وأكثر تلك البدائل احتمالا هي المتنبأ به في كل من النموذج المنخفض والمتوسط والعالي، من إسقاطات الأمم المتحدة السكانية فنحن هنا بحاجة إلى عمل استشاري حديث عن المستقبل الديموغرافي.

02/ مبادئ وثيقة المؤتمر

يتضمن الفصل الثاني من وثيقة المؤتمر 15 مبدأ، لعل من أهمها تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من المشاركة التامة في صنع السياسات والقرارات على جميع المستويات. ومن بينها أيضا: أن الأهداف والسياسات السكانية جزء لا يتجزأ من التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي يتمثل هدفها الرئيسي في تحسين مستويات العيش ونوعية الحياة لجميع الأفراد، وأن وضع وتنفيذ السياسات السكانية حق سيادي لكل أمة، يتماشى مع القوانين الوطنية ويمثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ثم تناولت فصول الوثيقة أوجه الترابط بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين والإنصاف وتمكين المرأة، والأسرة وأدوارها وحقوقها وتكوينها وهيكلها، والنمو السكاني والهيكل السكاني، والصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، والصحة ومعدلات الاعتلال والوفيات، و التوزيع السكاني والتحضر والهجرة الداخلية، والهجرة الدولية، والسكان والتنمية والتعليم والتكنولوجيا والبحث والتطوير، والإجراءات الوطنية والتعاون الدولي، والمشاركة مع القطاع غير الحكومي ومتابعة أعمال المؤتمر.

وغني عن البيان أن النشاط الدولي في مجال السكان لا يقتصر على المؤتمرات الدولية للسكان، ولكنه يمتد إلى أنشطة أخرى كثيرة مثل إنشاء مراكز البحوث والتدريب في مختلف أنحاء العالم مثل المعونة الفنية لدول العالم الثالث لإجراء تعدادات سكانية، ولولا جهود الأمم المتحدة في هذا السبيل لظلت دول كثيرة حتى اليوم لا تجري تعدادات لسكانها ومثل إجراء المسوح السكانية وفي مقدمتها المسح العالمي للخصوبة الذي أُجري في الثمانينيات وهو أكبر مشروع بحث عالمي في مجال العلوم الاجتماعية، إذ أُجري في 42 دولة نامية و20 دولة متقدمة تمثل 39% من مجموع سكان العالم (سيرروي كالن، 1996، 16-17).

المبحث الثالث: عرض تقييمي للفعاليات العربية في مجال السكان والتنمية تمهيد:

يتطرق هذا المبحث إلى التقارير المنبثقة عن مؤتمرات السكان والتنمية المنعقدة على المستوى الإقليمي العربي، وما صدر عنها من إعلانات وتوصيات وتقييمات للأعمال المنجزة ميدانيا، وما كان يشكل تحديا يفوق كل التوقعات والإمكانات المتوفرة.

المطلب الأول: التقييم السنوي لتوصيات إعلان الدوحة 2011

يتضمن هذا المبحث قراءة تقييم للتقرير الموسوم بـ التقييم السنوي لتوصيات إعلان الدوحة في المؤتمر العربي للسكان والتنمية - الواقع والآفاق، خمسة عشر عاما بعد مؤتمر القاهرة. وصدر هذا التقرير عن الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية، من 14 إلى 16 نوفمبر 2011 بالدوحة، تحت إشراف جامعة الدول العربية بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر.

ويأتي الاجتماع بعد سنتين من اعتماد إعلان الدوحة للسكان والتنمية (2009)، وتكمن أهميته في أنه أتى في فترة مصيرية لحياة الشعوب العربية، تكونت فيها مفاهيم مستحدثة رسمت واقعا جديدا على كافة المستويات. ولا يخفى على أحد منا أن الأحداث متسارعة إلى حد أن التعجيل في معرفتها ودراساتها بات من الأولويات في رسم أي خطة تنموية.

وبحسب توصيات الاجتماع الثاني عشر لرؤساء اللجان والمجالس السكانية الذي أقيم في شرم الشيخ في الفترة (29 نوفمبر - 1 ديسمبر 2010) وهو الاجتماع الأول بعد إعلان الدوحة،

فقد تم فيه تحويل اعتماد الدوحة إلى استمارة أرسلت للدول لاستيفائها ليكون الاجتماع الثالث عشر اجتماع تقييمي من أهدافه تقييم الأوضاع السكانية في المنطقة العربية، والوقوف على ما تم إنجازه في المنطقة تبعاً لتوصيات المؤتمر العربي للسكان والتنمية، وآلية جديدة لتحديث التقرير الذي سيصدر عنه.

وتتضمن وثيقة المؤتمر هذا عشرة فصول تناولت فيها المسائل التالية:

النظرة العامة لتوصيات المؤتمر العربي للسكان والتنمية، ومسائل الإنجاب وتمكين المرأة والشباب، الهجرة وقضايا التنمية، الشيخوخة، الإعلام السكاني وتطوير البحث، وأخيراً جملة من التوصيات.

وفي هذا المطلب تلخيص للمسائل الواردة في الوثيقة مركزاً على الجوانب التالية:

- النظرة على تطبيق التوصيات
- القضايا السكانية المطروحة
- قراءة التوصيات الصادرة عن المؤتمر.

أولاً: النظرة على تطبيق التوصيات

للنظر في مدى تطبيق توصيات الدوحة قدمت استمارة لعينة من الدول العربية تتضمن

19 سؤالاً تمس العديد من المواضيع وسنورد الأهم منها في الآتي (جامعة الدول العربية، 2011، 9-15):

01/ الوضع القانوني والمشاركة في وضع التوصيات:

وفي خصوص هذه النقطة أجابت دولة واحدة وهي قطر أنه يوجد قانون خاص لتنفيذ

هذه التوصيات وكانت الدولة التي قدمت إضافات وهي:

العمل على معالجة الخلل في التركيبة السكانية

دعوة صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمات الدولية والإقليمية إلى التوسع في دعم

بناء القدرات الإقليمية والوطنية في مجالات البحث وجمع المعلومات من خلال التعدادات

السكانية والمسوح المتخصصة بالعينة بقضايا السكان، كالشباب والمرأة والطفولة والإعاقة...

02 / العقبات عند تنفيذ هذه التوصيات

وقد أجابت ستة دول بأنه واجهتها عقبات وهي الأردن، عمان، لبنان، سوريا، فلسطين، اليمن، وتمثل العقبات فيما يلي:

- ضعف دقة البيانات مثل بيانات الهجرة لتعدد مصادرها ولعدم وجود جهة تنسيقية لها.
- عدم وضع سياسة سكانية وعدم اعتماد الإستراتيجية الوطنية للسكان مما يعيق متابعتها وتقييمها.
- ضعف اهتمام صناع القرار بوضع السياسة السكانية.
- ازدواجية العمل الاجتماعي بما في ذلك الاهتمام ببعض القضايا السكانية مثل الصحة الإنجابية، الشباب، التربية والتعليم، الصحة.
- الافتقار إلى وجود آلية مؤسسية محددة تتولى ملف السكان.
- غياب الإطار المؤسسي السكاني كجهة مسئولة عن متابعة تنفيذ إعلان الدوحة.

03 / رصد ومتابعة والآليات لتنفيذ هذه التوصيات

ثلاث دول فقط وهي عمان وقطر والعراق أجابت بأنه يوجد لديهم نظام رصد ومتابعة لتنفيذ التوصيات، وعند السؤال عن الآليات للتطوير ومتابعة إنجاز التوصيات، أكدت أغلب الدول أن لديها الآليات ويتمثل أهمها في:

- السياسة السكانية والإستراتيجيات الخاصة بالتنمية الوطنية.
- المجالس العليا القطاعية المتصلة بالقضايا السكانية وتقاريرها.
- المنظومة الإحصائية الوطنية.
- تقارير الإنجازات التي ترصد التقدم في تنفيذ توصيات مبادرات السياسات والمشاريع الخاصة بالبرنامج التنفيذي التنموي والخطة الوطنية لرصد ومتابعة تنفيذ سياسات تحقق واستثمار الفرصة السكانية.
- اعتماد توصيات المؤتمرات السكانية العربية وإعلان الدوحة وإدماجها في الأجزاء المختلفة للخطة وإعداد برامج تنفيذية للتوصيات.

04/ دور مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ التوصيات

أكدت كل الدول العربية المشاركة في الاستبيان أن هناك دور لمؤسسات المجتمع المدني في

تنفيذ هذه التوصيات، وتمثلت أهم مظاهر المشاركة في:

- مواجهة العنف ضد المرأة والطفل.
- مكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر.
- تكوين العمالة وتأهيلها.
- المساهمة في تقديم الدعم اللازم للشباب المقبلين على الزواج وتمكين الشباب.
- رفع الوعي لدى المجتمع بقضايا السكان والصحة الإنجابية وتقديم الخدمات المتعلقة بتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
- القيام ببعض الدراسات الميدانية بهدف توفير البيانات.

05/ مبادرات ناجحة في مجال تنفيذ توصيات المؤتمر

أكدت أغلب الدول العربية عن وجود مبادرات لها وأفكار جديدة تمت الاستفادة منها

في تنفيذ توصيات المؤتمر العربي للتنمية وهي كما يلي:

- الإدماج الفعلي للقضايا السكانية في التنمية.
- البرنامج الخصوصي للشباب والصحة الإنجابية.
- إعداد وثيقة الفرصة السكانية والخطة الوطنية لرصد ومتابعة تنفيذ سياسات الفرصة السكانية.
- مبادرة في مجال الصحة الإنجابية والطفولة بإنشاء مراكز صديقة للشباب وأندية خاصة بالمسنين وإنشاء برلمان الأطفال.
- مشروع السياسة الوطنية للسكان.
- تشكيل المنتدى الوطني للسكان والذي يضم مختلف الشركاء والمعنيين من حكومة ومجتمع مدني وقطاع خاص إضافة إلى الخبراء والمهتمين ليكون أداة لتبادل الآراء ونقاش الخيارات السياسية.
- تعزيز نهج إدماج القضايا والأبعاد السكانية في الخطط والبرامج الوطنية.

ثانيا: القضايا السكانية المطروحة

تتضمن وثيقة المؤتمر العربي للسكان قضايا سكانية هامة واردة ضمن أسئلة استمارة الاستبيان الموجهة لعينة من الدول العربية، وفيما يلي عرض لأبرز نتائج الاستبيان حول هذه القضايا (جامعة الدول العربية، 2011، 45-48).

01/ الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية:

أظهرت نتائج الاستبيان أن الدول الثلاثة: لبنان والسودان واليمن لا يتوفر لديها تشريع يمنع الزواج المبكر على غرار الدول العربية المشاركة الأخرى، وفيما يتعلق بعدد المشاريع العاملة في مجال مكافحة الأمراض المنقولة جنسيا فيتراوح بين واحد و ثلاثة في الدولة المشاركة، بالإضافة إلى 20 مشروع يتبع القطاع الخاص في لبنان، أما عن المشاريع التي تتعلق بالصحة الإنجابية، فقد أظهرت نتائج الاستبيان أن هناك تعدد كبير لهذه المشاريع، ودعم للبحث العلمي حيث يتراوح عدد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالصحة الإنجابية ما بين دراسة واحدة و100 دراسة.

من خلال المؤشرات المطلوبة فيما يخص الصحة الإنجابية فقد بلغ عدد المؤشرات 17 مؤشر، وقد تم استيفائها بنسب متفاوتة من قبل الدول المشاركة في الاستبيان، فكانت أعلى نسبة لسلطنة عمان بـ 16 مؤشر يليها الأردن والسودان بـ 15 مؤشر لكل منهما ثم تونس بـ 13 مؤشر ثم قطر بـ 11 مؤشر وأخيرا لبنان بـ 8 مؤشرات.

ومن أبرز المؤشرات التي يتضمنها الاستبيان ما يلي:

- نسبة المرافق التي تقدم خدمات الصحة الإنجابية من إجمالي المرافق.
- متوسط العمر عند الزواج الأول.
- متوسط عمر المرأة عند إنجاب المولود الأول.
- معدل الوفيات النفاسية (أثناء الولادة) لكل 100 ألف.
- نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف أخصائيين صحيين مؤهلين طبيا.
- معدل استخدام وسائل منع الحمل.
- الحصول على الرعاية الصحية قبل الولادة.

02/ النوع الاجتماعي وتمكين المرأة:

أظهرت نتائج الاستبيان أن كل الدول العربية لديها مؤسسات تهتم بتفعيل دور المرأة وأن بياناتها مصنفة حسب النوع الاجتماعي، وأكدت أغلب الدول المشاركة في الاستبيان ماعدا السودان أنه يوجد لديها رقابة على تطبيق اتفاقية سيداو التي تعتبر إحدى اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي عقدت عام 1979 وتعتبر الأساس لجميع مؤتمرات المرأة حيث دعت إلى المساواة التامة في الحقوق بين الرجل والمرأة في جميع المجالات.

يتضمن الاستبيان مؤشرات يتمثل أبرزها فيما يلي:

- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم المختلفة.
- نسبة النساء في الأعمال مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي.
- نسبة النساء العاملات في مواقع صنع القرار.
- نسبة النساء اللواتي يتعرضن للعنف.

ثالثا: قراءة المقترحات لتفعيل التوصيات الصادرة عن المؤتمر

تضمن الاستبيان الموجه للدول المعنية سؤالا عن أهم المقترحات المقدمة لتفعيل توصيات المؤتمر العربي فكانت كالتالي (جامعة الدول العربية، 2011، 53-55):

01/ على مستوى الدول الأعضاء

- وضع سياسة سكانية واضحة المعالم للدول التي تعتبر متأخرة في هذا المجال وخاصة التي لم تبلغ المرحلة الثالثة في مسار التحول السكاني.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين الجهات الرسمية والمجتمع المدني في خصوص تنفيذ توصيات مؤتمر الدوحة، مع اعتماد آليات حديثة في التقييم والمراقبة والرصد المستمر، وتبادل الخبرات بين الدول.
- إدماج التوصيات في الخطط الوطنية المتعددة وإعداد برامج تنفيذية لتنفيذ التوصيات وتحديد الجهة المسؤولة عن هذا التنفيذ وتحديد الأدوار والمسؤوليات لمختلف الشركاء.

02/ على مستوى الجامعة العربية

- ضرورة المتابعة الدائمة لتوصيات إعلان الدوحة من خلال اجتماعات رؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في الدول العربية التي ينظمها القطاع الاجتماعي بجامعة الدول العربية سنوياً، مع تقديم الدعم المادي والفني للبلدان العربية الفقيرة.
- إصدار نشرته دورية تتضمن التقدم الحاصل في تفعيل التوصيات في مختلف الدول العربية والصعوبات وسبل تجاوزها والدروس المستفادة.
- إيجاد نظام متابعة وتقييم لرصد التقدم نحو تحقيق توصيات إعلان الدوحة 2009 متضمن المؤشرات الأساسية للمؤتمر.
- إعطاء الدول الفترة الزمنية الكافية لإعداد تقارير متابعة التوصيات لإعلان الدوحة.
- طرح المشاكل والتحديات التي واجهت تنفيذ هذه التوصيات للنقاش والعمل على وضع حلول لمعالجتها.
- الطلب من الدول إعداد تقارير تقيس مدى التقدم وربطها بمدى تحقيق الأهداف التنموية للألفية والتقارير التنموية الأخرى.
- العمل على وضع مؤشرات موحدة يمكن استخدامها في إجراء مقارنات بين الدول المعنية.
- تعزيز التواصل بين الدول العربية لتبادل المعلومات وتناقل الخبرات والتجارب الناجحة بين الدول في هذا الاتجاه.
- متابعة وحث البلدان على اعتماد التوصيات وطنياً والعمل على إدماجها في الخطط والبرامج التنموية.

المطلب الثاني: إعلان القاهرة

أولاً: إعلان 2013 (الملتقى الجهوي في السكان والتنمية في الوطن العربي)

جاء إعلان القاهرة في إطار ملتقى عربي في السكان والتنمية عقد في القاهرة أيام 24 إلى 26 جوان 2013، خصص لتقييم مسيرة التنمية في الدول العربية على ضوء ما أسفرت به نتائج الملتقى الدولي حول السكان والتنمية المنعقد في القاهرة سنة 1994، والبحث عن مفاتيح العمل الميداني والتعاون المشترك وتحديد الأولويات التي ينبغي التركيز عليها من أجل بلوغ الأهداف (ICPD, 2014, p:3).

يدعو هذا الإعلان إلى إيجاد سبل التوافق بين السكان والنمو الاقتصادي المستدام من جهة، وبين التنمية المستدامة وأهدافها الرئيسية من جهة ثانية.

كما أن الإعلان يلح على ضرورة تحقيق جودة الحياة لكل السكان بدون أي تمييز، وبخاصة الأطفال بمختلف أعمارهم والفتيات والنساء وكبار السن والمعاقين واللاجئين والمهاجرين والمعانين عموماً من الفقر والحرمان، وذلك بتوفير شروط أساسية هي ضمان حق التمدن للأطفال وتحقيق المساواة بين الجنسين في كامل الحقوق وضمان حق الحماية الصحية والقانونية.

ويؤكد الإعلان على ضرورة القضاء على كل أشكال العنف والجريمة ومكافحة الأمراض المتنقلة عبر الجنس، والاهتمام بالفئات الشابة وتنمية مهاراتها وتشجيعها على الانخراط في مجال التنمية (ICPD, 2014, p:3-5).

ثانياً: إعلان القاهرة 2019 (مؤتمر أيام الأرض والمياه في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا)

بعد ست سنوات من إعلان القاهرة 2013 أي في يوم 7 أبريل 2019 وافقت الدول العربية في ختام مؤتمر أيام الأرض والمياه في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا على تنسيق جهودها لمواجهة التحديات الحالية والمخاطر المستقبلية المرتبطة بالأمن المائي والغذائي في المنطقة، والتي تعيق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 (<https://www.FAO.org.04/04/2019>).

تبنى وزراء المياه والزراعة العرب إعلان القاهرة في إعلان وزاري، أكدوا فيه على الأهمية الحاسمة لمسألة إدارة المياه في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، وهذه الالتفاتة كانت نتيجة ملاحظة ازدياد حالات انعدام الأمن الغذائي مع سوء التغذية في المنطقة والتي تفاقمها ندرة المياه وتغير المناخ. وانبثق عن هذا الإعلان توصيات وكان أبرزها الآتي:

(<https://www.FAO.org.04/04/2019>)

- تأسيس أمانة فنية مشتركة تضم اللجنة الفنية لمجلس وزراء المياه العرب والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- عقد اجتماعات وزارية مشتركة منتظمة كل سنتين.
- مراجعة وإصلاح سياسات الزراعة والتجارة والمياه والحماية الاجتماعية لتحقيق الأمن الغذائي لسكان المنطقة.

– مراجعة التشريعات والأنظمة والآليات المتعلقة باستخدام المياه والأراضي وإلى زيادة الاستثمارات في مجال إدارة المياه الزراعية.

المطلب الثالث: المؤتمر العربي الإقليمي حول السكان والتنمية بيروت 2018

يهدف هذا المؤتمر إلى استعراض التقدم المحرز منذ إعلان القاهرة لعام 2013، وتوجيه الترابط والتكامل بين هذا الإعلان وخطة العام 2030 للتنمية المستدامة (<https://www.Unescwa.org> 01/11/2018).

لقد شدد هذا المؤتمر على أهمية نيل المرأة والفتيات لحقوقهن كأحد أسس التنمية التي تعود بالخير والنفع على المجتمع ككل، ولفت إلى المؤشر الإيجابي الذي سجلته عدد من الدول العربية في انخفاض الوفيات لدى الأمهات، وإلى دور الشباب في المنطقة الذين يشكلون مصدرا كبيرا لأسس التنمية كونهم المحفز للتغير الاجتماعي والنمو الاقتصادي والإبداع التكنولوجي، ولذا ألح المؤتمر إلى الاستثمار في تعليمهم وتطوير مهاراتهم وتوفير المشاريع وفرص العمل لهم لإطلاق قدراتهم وإفساح المجال أمام مشاركتهم في المجتمع (<https://www.kuna.net> 30/10/2018).

ومن بين التحديات التي تطرق إليها المؤتمر قضية اللاجئين، حيث ذكر أن الدول العربية من أوائل دول العالم المستقبلية والمصدرة للاجئين، إذ تستنزف من موارد الدول المستقبلية للاجئين لتأمين إقامتهم وتعليم أبنائهم وتوفير العناية الصحية لهم وتستنزف من الموارد البشرية من الدول المصدرة للاجئين (<https://www.kuna.net> 30/10/2018).

لقد أسفرت مناقشات المؤتمر على جملة من التوصيات، وكان أهمها (<https://www.UNFPA.Arabstates> 02/11/2018):

– ضبط خطة التنمية المستدامة بحيث تحمل الرؤية الأكثر شمولاً لضمان أن السياسات السكانية تركز على حقوق الإنسان للأفراد، وخاصة قوة الاختيار واتخاذ القرارات بشأن حياتهم.

– طلب من الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية زيادة تأثيرها من خلال ضمان حماية السياسات للأفراد بشكل مناسب والحفاظ على كرامتهم.

- إنشاء المرصد العربي للسكان الذي يقوم برصد التحديات التي تواجهها قضايا السكان داخل المنطقة العربية وإعطاء الرأي لمتخذي القرار للمساعدة في أخذ إجراءات استباقية.
- إقرار مجلس الجامعة العربية بإنشاء المجلس العربي للسكان والتنمية الذي يسعى إلى مأسسة عمل اللجان الوطنية للسكان على المستوى الإقليمي حتى تتمكن من التنسيق بين أجنادات التنمية وأجنادات السكان في الوطن العربي.

خاتمة:

إن للمؤتمرات السكانية وما ينبثق عنها من قرارات وتشريعات دور كبير في توجيه السياسات السكانية للدول على المستوى العام، إلا أن الخصوصية الاجتماعية والثقافية والوضعية الاقتصادية والسياسية للدول تلعب الدور الرئيس في تسطير السياسات وتنفيذها وذلك بوضع برامج ملائمة تستجيب مع معطياتها الداخلية.

فبالنسبة للدول العربية تمكن عدد منها وبالأخص الخليجية منها على تحديث سياساتها السكانية واعتماد ممارسات تخاطب تطلعات السكان كما طورت خططاً تنموية توازن بين النمو السكاني ومتطلبات التنمية المستدامة.

بينما البقية من الدول العربية وحتى النامية فإنها تواجه تحديات المشكلة السكانية مع ضعف جهود التنمية، وهذا ما تمخض عن المؤتمرات الدولية والإقليمية للسكان والتنمية التي تعقد من حين لآخر والتي تؤكد من خلالها صراحة أن ثمة ترابط وثيق بين قضايا السكان وقضايا التنمية وأن من جملة التحديات التي تواجه المجتمعات النامية على رأسها الفقر والبطالة والامية وضعف المستوى الثقافي للمرأة والهجرة العابرة للقارات والتمايز بين الجنسين.

وقد ترتب عن تدهور الوضع السكاني اقتناع لدى كثير من الأوساط السياسية والعلمية بضرورة إدماج البعد السكاني وربطه بالتنمية المستدامة، بحيث لا يتم وضع أو تطوير أي خطة تنموية إلا في ضوء الخصائص العامة للسكان في المجتمع، أي أن تكون البرامج السكانية جزءاً من

سياسات أشمل وأعم تضم الأبعاد السياسية والمتغيرات الاجتماعية والسياسات الاقتصادية، لأن التحديات السكانية المفروضة تستلزم حدوث انسجام كبير وتوافق بين السياسات السكانية والاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية والتحضر وكل التركيبات السكانية وغيرها كلها عمليات مترابطة في سلسلة واحدة يصعب فيها التمييز بين الأسباب والنتائج، ومن ثم يكون التعامل معها جميعاً من منظور كلي لا جزئي.

قائمة المصادر والمراجع:

أ) الكتب:

- يونس الحديني، (1985)، مبادئ علم الديموغرافيا، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بغداد.
- فراس ألبياي، (2009)، مورفولوجيا السكان، موضوعات في الديموغرافيا، الانتشار العربي، بيروت لبنان، ط 1.

1) Ministry of health and family India National. population policy 2000, New Delhi Welfare, 2000.

- سير روي كالن، (1996) عالم يفيض بسكانه، عرض لأسباب المشكلة وحل جذري لها، ترجمة: ليلي الجبالي، عالم المعرفة 213، الكويت سبتمبر.
- جامعة الدول العربية. تقرير حول: التقييم السنوي لتوصيات إعلان الدوحة ' المؤتمر العربي للسكان والتنمية- الواقع والآفاق'، الاجتماع الثالث عشر لرؤساء المجالس واللجان الوطنية للسكان في البلدان العربية، الدوحة، 14-16 نوفمبر 2011.
- اليونسكو. سلوك دولي لسياسة السكان، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، مركز مطبوعات اليونسكو، العدد 20، 1975.

2) ICPD, Development challenges and population denamics in a changing Arab world, Cairo declaration, Regional con ference on population and development in the Arab states, ICPD Beyond 2014.

3) Albert Jacquard. l'explosion démographique, Dominos Flammarion, France, 1993.

ب) المقالات

- 1) لورى من اشغورد، (2001)، سياسات سكانية جديدة، دفع صحة المرأة وحقوقها قديما، النشرة السكانية، العدد 1 المجلد 56 الأردن.
- 2) هاشم نعمة، (2007) هل من سياسات سكانية، مجلة الطريق، ب غ م.
- ت) المواقع الإلكترونية:
 - 3) منظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، الدول العربية تتبنى إعلانا يهدف إلى الحفاظ على الأمن الغذائي والمائي، الموقع الإلكتروني: <https://www.Fao.org> 04/04/2019، تاريخ الزيارة: 2021/06/19، 21:36.
 - 4) المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية، خمس سنوات بعد إعلان القاهرة، بيروت لبنان 30 أكتوبر - 1 نوفمبر 2018، الموقع الإلكتروني: <https://www.Unescwa.org>، تاريخ الزيارة: 2021/06/30، الساعة: 9.00 صباحا.
 - 5) المؤتمر العربي الإقليمي حول السكان والتنمية يفتتح أعماله في بيروت، 2018/10/30، الموقع الإلكتروني: <https://www.kuna.net>، تاريخ الزيارة: 2021/06/19، الساعة: 21:10.
 - 6) اختتام أعمال المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: حقوق الإنسان على رأس الأولويات، 2018/11/2، الموقع الإلكتروني: <https://www.UNFPA.Arabstates>، تاريخ الزيارة: 2021/06/29، الساعة 22:00.